

أكد أنه لا يرى مبرراً لحل البرلمان ويجب عدم الالتفات إلى أهواء البعض وتمنياتهم

الراشد: المجلس حصن مرسوم الصوت الواحد ولا اجتهاد بنص

لمكافحة الفساد والإحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، هذا القانون الذي سيحد من استشراف الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها.

وأضاف أن مبدأ التعاون الذي سعى المجلس لتكريسه لا يعني التخلي عن الجانب الرقابي وما يتبعه من إجراءات وأدوات تفتيشية لا تضطر لتفعيلها واستخدامها في دور الإنقاذ الحالي.

طالع ص ٧

تكريس مبدأ التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وترجم ذلك عملياً بتأجيل بعض الاستجابات إلى دور الإنقاذ الثاني فإن الحكومة لم تسأير المجلس في الإنجاز رغم كل ما تها لها من أسباب إيجابية تؤدي إلى ذلك، ولعل ما يشعرنا بالقلق، أن الحكومة لم تتبادر ولو من باب رد التحية لمجلس الأمة بإصدار أي من اللوائح التنفيذية اللازمة لتطبيق القوانين التي أقرها المجلس، ويأتي في طليعتها المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة

الدستورية أياً كان. حول المطلوب من سمو رئيس الحكومة قال الراشد: المطلوب تقييم الوزراء فمنهم من اجاد ومنهم من قصر في أداء عمله.

وعن الاتفاقية الأمنية الخليجية قال: كلفت المستشار الدستوري هشام الصالح بدراسة الاتفاقية ومدى توافقها مع مواد الدستور. وقال: النواب حريصون على تحقيق تطلعات الشعب وطموحاته ورغم أن مجلس الأمة ومنذ أول اجتماع له عقد العزم والنية على

أكد رئيس مجلس الأمة علي الراشد أن المجلس الحالي سيكمل مدته القانونية وهذا هو الأصل، مقلداً من أهمية الشائعات بقر حل المجلس.

وأضاف: لا يرى مبرراً للحل بعد التعاون بين المجلس والحكومة ويجب عدم الالتفات إلى أهواء البعض وتمنياتهم، قائلاً: إن مرسوم الصوت الواحد حق لسمو أمير البلاد، ومجلس الأمة حصن المرسوم، فلا اجتهاد بنص مع كل تقديرنا لحكم المحكمة

إبعاد أي وافد يرتكب مخالفات جسيمة

٢٥٠ ديناراً لتجاوز الإشارة و٥٠٠ للسكران و٥٠ للحزام والتلفون

كتب محسن الهليل: اعتمدت وزارة الداخلية العقوبات الجديدة في قانون المرور وتغليظ الغرامات المالية للمخالفات المرورية بكل أنواعها. وقد صدر القرار بعد تزايد الحوادث المرورية التي تسببت في وفاة الكثيرين، وتضمن القرار تغليظ مخالفة تجاوز الإشارة الضوئية والهروب من موقع الحادث والقيادة عكس السير إلى ٢٥٠ ديناراً وعقوبة القيادة تحت تأثير المخدرات أو المسكرات إلى ٥٠٠ دينار. وكشفت مصادر مطلعة أن الغرامات الجديدة المعمدة ستحال إلى مجلس الأمة للتصويت عليها خلال شهر مايو المقبل، لافتة إلى أن مدير عام المرور اللواء عبدالفتاح العلي أعطى تعليماته بإبعاد أي وافد يرتكب مخالفات جسيمة. وأشارت إلى أن الداخلية جادة في التعامل مع المشكلة المرورية ووضع الحلول الجذرية لها حيث أصدرت تعليمات مشددة بتكثيف دوريات المرورية وتوزيعها على كل المناطق وإقامة نقاط التفتيش المفاجئة وضبط الأعداد الذين يقودون المركبات من دون رخصة قيادة واحالتهم إلى نيابة الأحداث.

العقوبات الجديدة في قانون المرور

المخالفة	الغرامة
ممنوع الوقوف	٣٠ د.ك.
عدم استخدام حزام الأمان	٥٠ د.ك.
استعمال الهاتف أثناء القيادة	٥٠ د.ك.
الأكل أو الشرب أو التدخين أثناء القيادة	٥٠ د.ك.
طفل في الأمام	٥٠ د.ك.
عدم التوقف تماماً عند خطوط الوقوف	٥٠ د.ك.
القيادة بإجازة أجنبية	١٥٠ د.ك.
الهروب عند الحادث	٢٥٠ د.ك.
تعدى الإشارة الحمراء	٢٥٠ د.ك.
القيادة عكس السير	٢٥٠ د.ك.
القيادة تحت تأثير المخدرات	٥٠٠ د.ك.
تجاوز السرعة من ١-١٠ كيلو	٥٠ د.ك.
تجاوز السرعة من ١٠ إلى ٢٠	١٠٠ د.ك.
تجاوز السرعة من ٢٠-٣٠ كيلو	١٥٠ د.ك.
تجاوز السرعة من ٣٠-٤٠ كيلو	٢٠٠ د.ك.
تجاوز السرعة أكثر من ٤٠ كيلو	٢٥٠ د.ك.



محمد الهاشل

وهل يحابي المركزي البنك الوطني باعتباره بنك الكبار؟ وهل الوطني معاملة خاصة تختلف عن معاملة المركزي للبنوك الأخرى من حيث تطبيق الضوابط الرقابية والغرامات المالية؟ أم لا تطبق في الأصل أي غرامات، والتي يجب أن تطبق في حالات الإخطاء المتعمدة والتحليل على القوانين واللوائح، فلماذا لا يتحرك المركزي لنصرة العمالة الوطنية التي تعرضت للتسريح على أيدي بعض المديرين الأجانب؟ كل هذه الأسئلة تدور في عقول المصرفيين كما تدور في عقول عامة الناس، ومنتظر رد محافظ البنك المركزي الصامت عليها ليوضح لنا طبيعة ومقايمة تصرفات كل بنك.

لماذا لم يحاسب الهاشل المصارف التي وهقت المواطنين؟

الصمت المرعب لمحافظة المركزي شجع البنوك على التماذي في الأخطاء

الذي يترأسه سيادة المحافظ، وكيف مر تحت أعين المركزي ان هناك مديرين لا يتمتعون بالخبرة الكافية والمؤهلات العليا اللازمة ولا الكفاءة المصرفية المطلوبة دون محاسبية؟ وهل للاجانب خصوصية تفضلهم على الكويتيين حتى يتبوأوا مناصب قيادية عليا؟ وهل هناك شروط ونسب للعائلة لتتزم بها البنوك أم لا توجد شروط تطبق؟ وطالبت المصارف بضرورة توضيح المادة ٦٨ من قانون المركزي التي يرأها البعض فضفاضة وتسمح بالاختراق؟ وهناك تساؤل لهم: هل رئيس تنفيذي بمجموعة بنك الحق في أن يكون عضواً ببنك مركزي بإحدى الدول العربية،

الزيمات ولنجا للحكومة للدمع مرة أخرى. ووجهت مصادر مالية مجموعة من التساؤلات لمحافظة المركزي حول مخالفات عديدة أوردتها «الشاهد» في أعدادها السابقة عن الإدارة التنفيذية للبنك الوطني وإدارته التابعة، مطالبين بالرد عليها.

فكيف سمح المركزي لبعض أعضاء مجلس إدارة بنك الكويت الوطني وإدارته التنفيذية أن يشغل أحدهم ١٥ منصباً، وآخر ٩ وثالث ٥ مناصب في أكثر من شركة حتى لو كانت تابعة أو زميلة؟ وكيف مر هذا من تحت أعين الإدارة الرقابية بالمركزي

تزيد على النسب المسموحة ولم تتقيد بتعليمات المركزي؟ وما الأسباب التي جعلت الكويت من أكبر الدول تصديراً للأموال إلى الخارج؟ وهل سيظل المركزي صامتا حتى تحدث أزمة كما حدثت في بنك الخليج وقامت الحكومة بشراء حصة تقدر بـ ١٦٪ والمركزي اقترض الخليج قرابة الـ ٤٠٠ مليون دينار؟ وهل يجوز لبنك وربة أن يتأكل رأسماله في مصروفات خلال ٣ سنوات حسبما جاءت ميزانيته بخسائر قدرها ١,٩ مليون دينار؟ وكل هذا قبل أن يطرح للإندراج بالبورصة، بينما المركزي يستمر في الصمت ويعطي الجميع الفرصة لتلو الأخرى حتى تتفجر

رغم تأكيد محافظ البنك المركزي د. محمد الهاشل أن حملات التفتيش التي يبذلها هدفها التأكيد من مدى تقيدها بتعليماته وانها لا تتخالف سياساته، وأن البنوك مسؤولة عن تنفيذ سياساتها من خلال مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين، إلا أن عمليات التفتيش التي يفترض أن يقوم بها المركزي، غير مفصلة لأسباب لا نعلمها، رغم أنها تخصص بشكل مباشر بالتفتيش بتعليمات المركزي بشقافية سواء كانت كتابية أو هاتفية او متعلقة بالسياسات النقدية والائتمانية. فهل حساب الهاشل بصفتة محافظاً للمركزي البنوك التي منحت المواطنين تسهيلات قروض

شبهات في ترسية العقد

صفر أمام لجنة التحقيق: مالي شغل بجسر جابر

أكد مقرر لجنة التحقيق في عقد جسر جابر النائب عدنان المطوع أن اللجنة ستطلب تمديد فترة عملها لأن المدة المتبقية غير كافية لإعداد التقرير النهائي.

وبين المطوع أن وزير الأشغال أبدى حرصه على المال العام ورد على الأسئلة الموجهة إليه من قبل اللجنة، وذكرت مصادر نيابية أن الوزير السابق فاضل صفر حضر اجتماع اللجنة ورد على الأسئلة التي وجهت له بشأن

عقد جسر جابر، وأنه أكد للجنة التحقيق أن دوره كان سياسياً وليس فنياً وأن كل الإجراءات التي اتخذتها قانونية، وأن اعتمادها للمشروع تم بناء على موافقة القياديين في الوزارة الذين أحيل لهم المشروع.

وتوقعت المصادر إلغاء العقد، وأن المعطيات الحالية لدى اللجنة تشير إلى وجود شبهات في ترسية العقد وإخلاق القواعد والنظم بشأن آلية المناقصات.

ذكرى رفضت الضغوط لإغلاق هذا الملف

الشؤون تحيل مناقصة مشبوهة بـ ٥ ملايين ديناراً إلى النيابة

القدر المتوقع، ما يؤكد استخدام هذه المركبات خارج البلاد، وسيتم استدعاء كل مسؤول ساهم في تمرير هذه المناقصة وأحالتها للجهات المختصة بمن فيهم الوكلاء، للتدقيق في جميع المناقصات التي تمت ترسيبها في عهد الوزراء السابقين ومعرفة ما إذا كانت قانونية أم لا والجهات التي انتفعت من وضعها والقيمة المالية المقدرة. وأضاف أن هناك ضغوطاً لإغلاق هذا الملف إلا أن الرشيدي حسمت الأمر بإحالة الملف إلى النيابة.

كتب فهد الحمود: أحوال وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي مناقصة قيمتها ٥ ملايين ديناراً إلى النيابة العامة للتحقيق بها بعد اكتشاف عيب بالمال العام. وأكد مصادر «الشاهد» أن النيابة العامة ستباشر التحقيق واستدعاء وزراء سابقين ومسؤولين للتحقيق بهذه القضية سواء كانوا في رأس العمل أو خارجه والتي تتعلق بمنافسة تاجر مركبات للوزارة بعضها لم يتم استخدامه والبعض الآخر تم استهلاكه فوق

الجنة المالية متمسكة بالتعديلات الجبري: خطأ في تقرير خصخصة الكويتية

الجنة المالية متمسكة بالتعديلات الجبري: خطأ في تقرير خصخصة الكويتية

الجبري: خطأ في تقرير خصخصة الكويتية

المفترض أن تتم المناقشة مع وزير المالية لأن المؤسسة بعد الخصخصة باتت تتبع الهيئة العامة للاستثمار التي بدورها تتبع وزارة المالية.

ولفت إلى أن الحكومة لم ترد بشأن تبعية الكويتية، هل هي

كشفت عضو اللجنة المالية النائب محمد الجبري عن وجود خطأ في تقرير اللجنة حول خصخصة مؤسسة الضغوط الجوية الكويتية بحيث تمت مناقشة التعديلات المقدمة على المشروع مع وزير المواصلات، وكان من

كشفت اللجنة المالية والاقتصادية فرض أي ضرائب في ظل تردي الخدمات المقدمة. وقال رئيس اللجنة النائب يوسف الزلز: اتفقنا مع صندوق النقد الدولي على أن الوقت غير مناسب في الكويت لإقرار الضرائب، حيث أكدنا خلال اجتماعنا مع وفد الصندوق الدولي أمس أنه لا يمكن إقرار الضرائب في الكويت لأن الخدمات التي تقدم ليست على المستوى المطلوب.

الزلزلة: اتفقنا مع صندوق النقد الدولي على رفض الضرائب

كشفت اللجنة المالية والاقتصادية فرض أي ضرائب في ظل تردي الخدمات المقدمة. وقال رئيس اللجنة النائب يوسف الزلز: اتفقنا مع صندوق النقد الدولي على أن الوقت غير مناسب في الكويت لإقرار الضرائب، حيث أكدنا خلال اجتماعنا مع وفد الصندوق الدولي أمس أنه لا يمكن إقرار الضرائب في الكويت لأن الخدمات التي تقدم ليست على المستوى المطلوب.

كشفت اللجنة المالية والاقتصادية فرض أي ضرائب في ظل تردي الخدمات المقدمة. وقال رئيس اللجنة النائب يوسف الزلز: اتفقنا مع صندوق النقد الدولي على أن الوقت غير مناسب في الكويت لإقرار الضرائب، حيث أكدنا خلال اجتماعنا مع وفد الصندوق الدولي أمس أنه لا يمكن إقرار الضرائب في الكويت لأن الخدمات التي تقدم ليست على المستوى المطلوب.

مساعد مدير مباحث العاصمة أدلى بشهادته

الخميس: الطبطباتي والطاحوس حرضاً على اقتحام المجلس

كتب حمد العلوان: استمعت محكمة الجنائيات أمس إلى شهادة المقدم خالد الخميس مساعد مدير مباحث العاصمة في قضية اقتحام مجلس الأمة، وذكر المقدم الخميس في شهادته أن النائب السابق وليد الطبطبائي حرض المجتمعين أمام الحاجز الأمني على استمرار المسيرة، وكذلك فعل خالد الطاحوس الذي دعا للاعتصام داخل المجلس.

وأضاف الخميس أن بعض المتحمرين اعتدوا على رجال الأمن واشتبكوا، معهم وحاولوا إسقاط الحاجز الأمني، وتوصلت الحريات إلى أن فهد الخنة وآخرين هم من حاولوا إزاحة الحاجز الأمني وإسقاطه.

ولوحظ أمس غياب عدد من المتهمين رغم طلب المحكمة في الجلسة السابقة حضورهم، وبعد الاستماع إلى شهادة المقدم الخميس أجلت القضية إلى جلسة ٢٧ مايو للمرافعة.

طالع ص ١١

عفو أمير عن بعض الحكوميين

تنفيذاً لأمر صاحب السمو الأمير اعتمد مجلس الوزراء مشروع مرسوم بإعفاء من تنفيذ العقوبة، أو ما تبقى منها أو تخفيفها على بعض الحكوميين الكويتيين، وقد رفع المشروع لسمو نائب الأمير. كما اعتمد المجلس مشروع مرسوم بتشكيل المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ورفعه لصاحب السمو الأمير. طالع ص ٣

تدوير شامل في هيئة الزراعة

كشفت مدير الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية جاسم البدر عن تدوير شامل في الهيئة على مستوى المديرين والمراقبين ورؤساء الأقسام في جميع قطاعات الهيئة.

قياديون ينفذون هذه الجريمة.. رفض مشروعاً لضبطهم

وزير المواصلات يتستر على سارقي المكالمات الدولية خسائر الكويت ٨٥٠ مليون دينار خلال ٢٠ سنة

الدولية، متذرعين بأن هذا المشروع يتم إصالحه بالكيبيل البحري وهو مخالف لقانون الشركة المزودة التي تم التعاقد معها لوضع كيبيل بحري للكويت، وأنه يؤثر أيضاً على اتصال الكويت بالعالم الخارجي ويخفف من جودة المكالمات.

وكشفت المصادر أن الوزير رفع تقريراً إلى مجلس الوزراء ادعى فيه أن سرقة المكالمات يصعب التحكم بها وأن الوزارة عاجزة عن كشفها في الوقت الحالي.

المواصلات للقضاء على سرقة المكالمات وكلفة تقدر بـ ٧٠ ألف دينار فقط إلا أن الوزير رفض المشروع ولم يكتف بذلك بل نقل المهندس المذكور من قطاع الاتصالات إلى الأرشيف بحجة أنه قام بعمل لم يطلب منه.

وقالت: هناك قياديون في وزارة المواصلات يدبرون عملية سرقة المكالمات، ولم تنم إحالتهم إلى التحقيق أو مساءلتهم ما يدل على أن هؤلاء هم من أجبروا الوزير على رفض أي مشروع يتضمن إيقاف سرقات المكالمات

أكدت مصادر في وزارة المواصلات لـ«الشاهد» أن الوزير سالم الأديبة يتستر على ملف سرقة المكالمات ويرفض فتحه أو معالجته، رغم أن الأرقام والإحصائيات تؤكد أن خسائر الوزارة في سرقة المكالمات الدولية بلغت ٨٥٠ مليون دينار في الـ ٢٠ سنة الماضية.

وتذكرت المصادر أن أحد المهندسين في قطاع الاتصالات قدم مشروعاً إلى وزير



التحضيرات كلفت الدولة ٢٤ مليون دينار

العريجي: معلومات خطيرة في عقد الداو

لنا ان التحضيرات لاستكمال العقد طوال سنتين كلفت الدولة ٢٤ مليون دينار، ولكن الإلغاء تم بسرعة شديدة، لافتاً إلى أن اللجنة ستستكمل اجتماعاتها إلى حين الانتهاء من أعداد التقرير.

سعود الحريجي: تمت الإجابة عن جميع الأسئلة التي وجهت للضيوف، حيث اتضح أن الجانب السياسي كان سبباً رئيسياً في إلغاء عقد الداوكيميكال وتبين لنا معلومات خطيرة للغاية. وقال: خلال التحقيقات تبين



استمكمت لجنة التحقيق بعقد «الداوكيميكال» أعمالها أمس بحضور الوزيرين السابقين محمد العليوم وفصل الحجي والقيادي في القطاع النفطي سعد الشويب.

وقال مقرر اللجنة النائب